لا طريق له في ذلك المقام ، لأنّ الذنب إنما يكون في القوانين والمقررات الاعتبارية . في مسألة ما يجب وما لا يجب لا في الإحاطة الوجودية . ولا مجال في الإحاطة الوجودية ليجب أو لا يجب ، وبالنتيجة لا مورد للعصيان . وشهادة كهذه ليس لها ذنب كهذا ، ولا يكون هناك مخالفة كهذه في شهادة كهذه . ولهذا فقد عرّف الله هذه الشهادة بأنّها ما كانت في صحبة الحق وقال : الذي له حق الشفاعة في القيامة هو من يكون شاهداً بالحق ﴿ **ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلاّ من شهد بالحق** ﴾[1] ما عرفه الآخرون بعنوان الشفيع وجعلوا له احتراماً عبادياً وقالوا بأنّ له قيمة عبادية ليس له حق الشفاعة ، بالرغم من أنّ المشركين قالوا عن أصنامهم : ﴿ **هؤلاء شفعاؤنا** ﴾[2] ومَن له حق الشفاعة في القيامة فقط هو الشاهد والحاضر بالحق . ولا تجد المخالفة في شهادته ولا الغيبة في حضوره . فهنا الشهادة في مقابل الغيبة لا الشهادة في مقابل القسم أو الشهادة في مقابل الإقرار أو الشهادة في مقابل باقي الأمارات القضائية . فهنا الشاهد في مقابل الغائب مع أن الشاهد هناك إلى جانب المدّعي . هنا شهادة وحضور ، وبما أنّ الحضور واقعي لهذا فسيكون مصاحباً للحق ﴿ **إلاّ من شهد بالحق وهم يعلمون** ﴾[3] وقال الله عن المسيح سلام الله عليه : إنّه في القيامة شاهد ونحضر من كل أمة شهيد وسنحصر رسول الله بعنوان شهيد الشهداء ﴿ **وجئنا بك على هؤلاء شهيداً** ﴾[4] والآخرون حاضرون ولكنّ حضورهم بمحضر النبي . وأي مقام أعلى من ذلك الذي ﴿ **فلنسألن الذين أرسل إليهم ولنسألن**

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٦.
(٢) سورة يونس، الآية: ١٨.
(٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٦.
(٤) سورة النساء، الآية: ٤١.